تحليل هيكل الودائع في الجهاز المصرفي العراقي والعوامل المؤثرة فيه

Analysis of structural Deposits In The Iraqi Banking System and The Factor Affecting It

م. إلهام خزعل ناشور[1]

مركز دراسات البصرة والخليج العربي – جامعة البصرة – العراق

ilhamalnashoor@gmail.com

تاريخ الاستلام: 05 /2020/10 تاريخ القبول: 2020/12/04 تاريخ النشر: 2021/03/03

الملخص

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل هيكلية الودائع المصرفية في الجهاز المصرفي العراقي؛ لمعرفة مدى انسجامها وملائمتها مع حاجات العملاء، إلى جانب التعرف على أهم العوامل المؤثرة في مقدار الودائع التي تعد إحدى السبل المهمة لتنميتها والنهوض بها، ومن ثم بيان مدى فاعليتها وتأثيرها في الجهاز المصرفي العراقي، ويتم ذلك عن طريق مناقشة واستعراض ملامحها وقضاياها الرئيسة، واستخدام بعض المؤشرات، منها إجمالي الودائع ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي, ومؤشر الودائع بحسب آجالها وبحسب ملكيتها ونسبتها من عرض النقد, وغيرها من المؤشرات.

وتوصل البحث إلى أن الجهاز المصرفي العراقي لم يستطع الوصول إلى مستوى العمل المصرفي الذي يسهم في استقطاب الأموال من الأفراد وتطوير وإنماء الاقتصاد العراقي لعدة أسباب, منها ما يخص ضعف ثقة الأفراد بالمصارف, والروتين, والتعقيد الإداري, وتلكؤ المصارف في إعادة الأموال, وغيرها من الأسباب.

ويوصي البحث بضرورة تنمية الودائع المصرفية باعتبارها المورد الأهم من موارد المصارف، وذلك عن طريق جذب أكبر قدر ممكن من المودعين، ويتحقق ذلك أما باستحداث أوعية ادخارية جديدة, أو بتطوير الخدمات التي تقدمها للعملاء, أو بتبسيط إجراءات عمليات السحب والإيداع, وفتح المزيد من الوحدات المصرفية, ورفع كفاءة الأوعية الادخارية.

الكلمات المفتاحية: الودائع المصرفية، الجهاز المصرفي، أنواع الودائع.

Abstract

The research aims to studying and analyzing the structure of bank deposits to know its compatibility and suitability with the needs of customers in addition to identifying the most important factors affecting the volume of deposits which is one of the important ways to develop and advance them. A statement of its effectiveness and impact on the Iraqi banking system. This is done by discussing and reviewing its main features and issues and use some pointers, including total deposits and their percentage of GDP and deposits index according to their terms, ownership, their percentage of the money supply and other indicators.

The research concluded that the Iraqi banking system was unable to reach the level of banking work that contributes to attracting money from individuals and developing the Iraqi economy for several reasons including that related to the lack of confidence of individuals in banks, the routine, administrative complexity, banks reluctance to return the money and other reasons. The research suggests the necessity of developing bank deposits as an important resource banker. by attracting the largest possible amount of depositors. This can be achieved either. by using new savings containers or by developing the services it provide to customers, or by simplifying the procedures withdrawals and deposits, opening more banking units and raising the efficiency of saving containers.

Key words: *the bank deposits, the banking system, the types of deposit*

[1] **المؤلف المرسل**:*ilhamalnashoor@gmail.com*

المقدمة

يعد الجهاز المصرفي من أهم القطاعات التي يعتمد عليها اقتصاد كل دولة، فهو بمثابة القوة الاقتصادية الذي يرتكز عليها الاقتصاد الوطني، ومما لا شك فيه أن تطور الجهاز المصرفي يتوقف إلى حدٍ كبيرٍ على تنمية الودائع المصرفية، لأنها تعد الشريان الحيوي للجهاز المصرفي؛ كونها تمثل المصدر الرئيس لموارد المصارف التي تستخدمها في تنمية الاقتصاد القومي، وقد واجه الجهاز المصرفي في العراق لاسيما بعد سنة 2003 أوضاعاً سياسية واقتصادية غير طبيعية وغير مستقرة، مما انعكس ذلك على جميع أنشطته ومن ضمنها الودائع المصرفية، وكنتيجة لتلك الأوضاع فقد عزف الكثير من المودعين عن تقبل الخدمات المصرفية وإيداع أموالهم لدى المصارف؛ نظراً لضعف ثقتهم بالمؤسسات المصرفية العراقية، فضلاً عن كونها مصارف تتعامل بالفوائد (الربا)، مما سبب ذلك في تنامي ظاهرة التسرب النقدي خارج الجهاز المصرفي، وتوظيفها في مجالات غير إنتاجية (كشراء الأراضي أو العقارات أو السلع المعمرة وغيرها), الأمر الذي أثر سلباً على القوة التمويلية للمصارف, ومن ثم على النشاط الاقتصادي بصورة عامة. فضلاً عن ذلك أن أغلب المودعين يودعون أموالهم لدى المصارف الحكومية، وهذا يشير إلى ضعف عمل الجهاز المصرفي لأنه يعيق التنمية الاقتصادية ويحد من دور القطاع الخاص في أخذ دوره في هذا المجال، ولأجل هذا كله استدعى اتخاذ بعض الإجراءات التي تعمل على زيادة وتنمية الودائع عن طريق تنمية الوعي المصرفي والادخاري وذلك من خلال تطوير البيئة المصرفية، وغرس مفاهيم الثقافة المصرفية وتعزيز ثقة المتعاملين، وقبولهم التعامل مع المصارف وتطوير عادات وسلوك الأفراد في التعامل بشيكات واستخدام وسائل الدفع الحديثة في التعامل.

أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من كون الودائع المصرفية تمثل المورد الأساس والرئيس لدى المصارف، والذي عن طريقها تقوم بتقديم أغلب الخدمات المصرفية للمتعاملين معها أفراد أم مشروعات.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في انخفاض حجم الودائع المصرفية في العراق, لاسيما ودائع التوفير والودائع الثابتة، أما لنتيجة ضعف دور الجهاز المصرفي في محاربة الاكتناز, أو بسبب عدم رغبة الأفراد في التعامل مع المصارف بسبب ضعف ثقتهم بالمؤسسات المصرفية العراقية لاسيما في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية غير المستقرة في العراق.

هدف البحث: يهدف البحث إلى معرفة هيكلية الودائع المصرفية في العراق, وبيان أكثر العوامل المؤثرة في جذب واستقطاب الودائع المصرفية، فضلاً عن بيان مقدارها ونوعيتها وعائدية ملكيتها ومقدار الكثافة المصرفية مع تحديد التدابير لتطويرها وتنميتها.

فرضية البحث: يستند البحث على فرضية مفادها "ضعف فاعلية الودائع المصرفية في الجهاز المصرفي العراقي مما أثر سلباً في تغطية النشاط الائتماني والاستثماري، ومن ثم ضعف دورها في النشاط الاقتصادي في العراق".

خطة البحث: لإثبات صحة الفرضية أو نفيها فقد قسم البحث على مبحثين رئيسين: تناول المبحث الأول الملامح الرئيسة للودائع المصرفية في العراق, والذي تضمن طبيعة نشوء الودائع المصرفية في العراق، وكذلك تناول هيكلية الودائع المصرفية في العراق والعوامل المؤثرة فيها، أما المبحث الثاني فقد اهتم بدراسة وتحليل هيكلية الودائع في الجهاز المصرفي العراقي عن طريق دراسة بعض المؤشرات منها: إجمالي

مقدار الودائع المصرفية ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر الودائع المصرفية بحسب ملكيتها وبحسب أنواعها، ومؤشر الكثافة المصرفية وغيرها من المؤشرات، وأخيراً اختتم البحث ببعض الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول: الملامح الرئيسة للودائع المصرفية في العراق

أولاً: طبيعة نشوء الودائع المصرفية.

ارتبط ظهور الودائع المصرفية بظهور الصيارفة في القرون الوسطى، إذ كان الصيارفة يحتفظون بالأموال التي يودعها التجار ورجال الأعمال، وكل من يرغب في الحفاظ على أمواله من الضياع أو السرقة، فيقوم الصيارفة بوضع هذه الأموال في خزائنهم مع تسليم المودع إيصالاً يتضمن مقدار وديعته، وعندما يرغب المودع في سحب وديعته يكون مقابل إعادة الإيصال إلى الصيرفي، مقابل ذلك كان الصيارفة يحصلون على رسوم الاحتفاظ التي تعد بمثابة ربح لهم، ومع استمرار هذا التعامل لاحظ الصيارفة أن تلك الإيصالات أخذت تلقى قبولاً عاماً بين المتعاملين، إذ كان المودعون يحررون أوامر الصرف سحباً على نقودهم المودعة لدى الصيارفة؛ وذلك للوفاء بما عليهم من ديون، وقد تنبهه الصيارفة إلى هذه الحقيقة أن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب الودائع دفعة واحدة بل بنسب معينة, وتبقى النسية المتبقية منها ودائع مجمدة لدى الصراف، وأن هناك مودعين جدد يقومون بإيداع أموالهم لدى الصيارفة لحفظها لديهم، وهذه الإيداعات تساوي تقريباً المبالغ التي يتم سحبها، لذا فإن هذا السلوك في التعامل شجع الصيارفة إلى إقراض ما لديهم من أموال مقابل فائدة، ومن هنا تغيرت نظرة الصيارفة من مجرد إيداع الأموال إلى عملية إقراضها، ومن هنا نشأت فكرة الودائع واستخدمت في عملية الإقراض، ولم يعد الغرض من عملية الإيداع هو حفظ الأموال فحسب بل التطلع للحصول على الفائدة، وقد شكل هذا التطور معلماً بارزاً في عمل المصارف ودورها في خلق الودائع والائتمان[1]. وبهذا تطور نشاط المصارف في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة وتقديم قروض لقاء فائدة أيضاً، ومع مرور الزمن واتساع عمل الصيارفة ظهرت الحاجة إلى وجود مصارف كبيرة الحجم تستطيع القيام بهذه الأعمال[2]. وعلى هذا الأساس أخذت الودائع المصرفية تزداد أهميتها في المصارف؛ كونها مثلت المصدر الرئيس لمكونات الجهاز المصرفي فهي ديون مستحقة لأصحابها على ذمة المصارف، ولكون هذه الديون تعد نقوداً يمكن استخدامها لإبراء الذمم أو الدين في الوقت نفسه، وهذه الودائع لا تنشأ نتيجة لإيداع الأفراد لأموالهم لدى المصارف فقط, وإنما تنشأ نتيجة لإقراض المصارف هذه الودائع للأفراد، لأنه عندما يقوم المصرف بإقراض الفرد يقابل ذلك بتعهد من المقترض بالدفع في الزمن المحدد مستقبلاً، لذا فإن تعهد الأفراد المقترضين بالدفع يعد من أصول المصرف ويحصل بموجبه ربح يتمثل في سعر الفائدة على القرض[3]. كما تمثل الودائع إحدى مصادر السيولة اللازمة لتمويل المشروعات, التي تعتمد عليها المصارف في مزاوله أوجه نشاطها، إذ تسعى المصارف إلى زيادة ودائعها وتنميتها حتى يمكنها القيام بوظائفها التمويلية, وتعطيها المرونة الأكبر في التصرف والاستفادة من الفرص الاستثمارية التي تنشأ في المجتمع, وتقديم خدماتها لأكبر عدد ممكن من الأفراد، وتستخدم كأداة لتسوية المعاملات المختلفة لتسير تداول المبالغ الكبيرة عن طريق استخدام حسابات المصارف المفتوحة لدى بعضها البعض، وذلك يجنبها مخاطر نقل النقود[4]. ويمكن بيان أهم الأسباب المؤدية للإيداع في المصارف بما يأتي[5]:

1ـ يعد المصرف من أسلم الأماكن لحفظ الأموال الفائضة فقد تتعرض العملات النقدية والأوراق المالية للضياع، ولكن الحسابات المصرفية لا يمكن ضياعها أو اختلاسها أو تبديدها.

2ـ الحسابات المصرفية لاسيما الحسابات الجارية تمثل وسيلة سهلة الدفع من قبل العميل.

ثانياً: هيكلية الودائع في الجهاز المصرفي العراقي.

يؤدي الجهاز المصرفي العراقي دوراً مهماً في التأثير على النشاط الاقتصادي وعلى كمية النقود المتداولة, باعتبار أن الجهاز المصرفي من أهم المرافق الاقتصادية لتجميع الأموال والمدخرات وتنشيط التجارة والاستثمارات، ومما لاشك فيه أن سلامة واستقرار الجهاز المصرفي تقوم على سلامة موارده (الودائع) لكون الودائع تمثل أحد أهم البنود اللازمة لدعم هذا الاستقرار باعتبارها ديوناً على المصارف واجبة الدفع، لذا فإن أي خطر يهدد هذه الودائع يشكل تهديداً مباشرا للجهاز المصرفي ككل، لذلك فإنه من الضروري تنمية هذه الودائع ووضع آليات لحماية أموال المودعين[6].

ومن أجل أن تقوم المصارف بأداء وظائفها على أكمل وجه من جذب الودائع بشكل كفء وفعال, ينبغي أن تراقب بشكل مستمر هيكلية الودائع على اعتبار أن تغير هذه التركيبة يؤدي إلى تغير في التكلفة، ومن ثم التغير في الربحية عبر التغير في سياسة الائتمان، فضلاً عن أن معرفة هيكلية الودائع المصرفية يمكن من خلالها تحديد التزامات المصارف وحقوق المودعين، والتعرف على متوسط تكلفة الأموال، وتحديد نسب السيولة، كما أن معرفة هيكلية الودائع تفيد في توجيه توظيف الأموال بما يتناسب مع توقعات حركة السحب[7]. وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم هيكلية الودائع في العراق إلى ثلاثة أنواع وهي كالآتي[8]:

1ـ الودائع الجارية (ودائع تحت الطلب): وهي أموال يودعها الأفراد أو الشركات لدى المصارف، ويتم فتح حساب واستخدامه بواسطة العملاء الذين هم بحاجة إلى السيولة النقدية، ويكون لصاحب الحساب الجاري الحق في سحبها أو تحويلها إلى أي شخص آخر في أي وقت يشاء دون إشعار مسبق للمصرف، وذلك بموجب أوامر يصدرها المودع للمصرف ليتم الدفع بموجبها له[9]. ويتم السحب من تلك الودائع على شكل شيكات أو إيصالات، وعادة لا يعطي المصرف فائدة على الودائع الجارية، وتشكل الودائع الجارية الجزء الأكبر من ودائع المصارف.

2ـ ودائع التوفير: وتسمى أيضاً بالودائع غير الجارية (الادخارية) وتمثل الأموال التي يحتفظ فيها أصحابها لغرض الادخار، إذ يودع المودع مبلغاً من المال لدى المصرف مقابل حصوله على فائدة، على أن يكون للمودع الحق في سحب الوديعة في أي وقت يشاء دون إشعار منه للمصرف، ولا يجوز منح شيكات لأصحابها، بل يتم منحهم دفاتر توفير يتم الإيداع والسحب بموجبها[10]. وتمتاز ودائع التوفير بأنها ودائع صغيرة غالباً، وعادة ما تتميز بالاستقرار النسبي.

3ـ الودائع الثابتة: وتسمى ودائع الأجل وهي اتفاق بين المصرف التجاري والمودع، إذ يودع المودع مبلغاً من المال لدى المصرف لفترة محددة كان تكون ستة أشهر أو سنتين، بشرط أن لا يقل مبلغ المودع عن حدٍ معين بحيث لا يجوز له السحب من الوديعة قبل حلول تاريخ الاستحقاق، وفي المقابل يدفع المصرف فائدة لوديعته، وهي تختلف وفق مدة الإيداع والمبلغ المودع، وهذه الفوائد تتصاعد كلما زاد المبلغ

المودع أو كلما طالت مدة الإيداع[11]. وتعمل المصارف على تشجيع هذا النوع من الودائع كونها ودائع طويلة الأجل بإمكان المصرف استثمارها.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في مقدار الودائع المصرفية في العراق.

تتأثر الودائع المصرفية في العراق بالعديد من العوامل يمكن إبرازها فيما يأتي[12]:

1ـ انتشار الوعي المصرفي: يعد الوعي المصرفي لدى الأفراد عاملاً مهماً في التأثير في حجم الودائع المصرفية، فكلما زاد الوعي المصرفي أدى ذلك إلى تنمية الودائع وزيادتها، وأن انتشار الوعي المصرفي يؤدي إلى تيسير مهمة الجهاز المصرفي في جذب وتنمية الودائع، ويوصف الوعي المصرفي في العراق بالضعف وذلك نابع من الظروف الصعبة التي مر بها البلد من حروب وحصار ونزاعات وفساد وغيرها.

2ـ سعر الفائدة: تؤدي أسعار الفائدة دوراً مهماً في جذب الودائع، وأكدت الدراسات على أن أسعار الفائدة لها علاقة طردية مع الودائع المصرفية لاسيما الودائع الثابتة والتوفير, فكلما زادت نسبة الفائدة على هذه الودائع زاد الطلب عليها وبالعكس، فضلاً عن أن هناك بعض الإجراءات تحد من أهمية سعر الفائدة في جذب الودائع منها: التشريعات المصرفية التي لا تسمح بدفع الفوائد على الودائع الجارية لأنه يؤدي إلى ارتفاع تكلفة أموال المصارف، وأن فرض فوائد على الودائع تتعارض مع تعاليم الدين الإسلامي باعتبارها رباً وهي مخالفة للشريعة الإسلامية، لهذا تقل أهميتها في جذب الودائع.

3ـ موقع المصرف والكثافة المصرفية: أصبح للموقع الجغرافي للمصرف تأثيراً كبيراً في القدرة على جذب الودائع من عدمها، والموقع من أهم عوامل جذب المودعين الجدد بسبب صعوبة انتقال معظم السكان من مكان إلى آخر وازدياد حركة المرور. كما أن التوسع في فتح فروع مصرفية في مختلف الأماكن يمكنها من الوصول إلى شرائح متعددة من العملاء والمستفيدين، وهذا يمثل عاملاً مهماً في التأثير في حجم الودائع لدى المصارف وبما ييسر على الأفراد الوصول إليها والتعامل معها.

4ـ الثقة وسمعة الجهاز المصرفي: إن الفكرة الرئيسة لقبول الإيداع في المصرف هي الثقة وسمعة المصرف، وهو أمر بالغ الأهمية؛ لأنه بقدر ما يشعر الأفراد بثقة في المصرف، فهذا يشجعهم على إيداع أموالهم فيه، وهناك عوامل تجعل من المصرف مصدراً للثقة منها قيامه بدفع الأموال المودعة لديه لأصحابها في أي وقت تحت أي ظرف، ودفع التزاماته فوراً ودون مماطلة، والدقة في أداء الأعمال وعدم الوقوع في الأخطاء لأن أخطاء المصرف تقلل الثقة فيه[13].

5ـ السياسة الإنفاقية والضريبية للدولة: تعد من العوامل الرئيسة المؤثرة في مقدار ودائع الجهاز المصرفي، لأنها تؤثر في مقدار الاحتياطات المتاحة للمصرف لمنح الائتمان والتوسع في الودائع، فمن ناحية السياسة الإنفاقية فكلما زاد الإنفاق العام زاد مقدار الودائع بسب ظهور فئات جديدة في المجتمع تحقق دخولاً غير عادية، وكذلك زيادة الإنفاق على المشروعات العامة يزيد من دخول الفئات المستفيدة منها والتي تتعامل معها، أما السياسة الضريبية فكلما زادت الضرائب كلما حد ذلك من نمو الودائع لأن زيادة الضرائب المباشرة تؤدي إلى الحد من الدخل المتاح للإنفاق ومن ثم تخفيض الفائض عن الإنفاق الاستهلاكي الموجه كمدخرات، أما الضرائب غير المباشرة فإنها تسهم في رفع

أسعار السلع والخدمات، مما يعني زيادة المستهلكين لنفقاتهم النقدية حتى يحافظوا على مستويات معيشتهم، مما يؤثر في انخفاض مستوى المدخرات في المجتمع[14].

6ـ الاستقرار السياسي والاقتصادي: يؤدي هذا العامل دوراً كبيراً في دفع الأفراد إلى الإيداع أو الامتناع عن الإيداع، لأنه يؤدي إلى زيادة ثقة الأفراد في الجهاز المصرفي، فزيادة الإقبال والتعامل مع المصارف تحتاج إلى بيئة مستقرة للنمو والازدهار.

7ـ تقديم خدمات مصرفية متميزة: إن تقديم المصارف لخدمات تمويلية ومصرفية متميزة يسهم في جذب الودائع, نظراً لزيادة إقبال الأفراد والشركات للتعامل مع المصارف للاستفادة من هذه الخدمات، وغالباً ما يكون العميل المستفيد من خدمات المصرف المودع لديه. فمثلاً يلجأ المصرف إلى تعديل هيكل الفائدة وإن كان بشكل طفيف نسبياً لتكون قادرة على مواجهة المنافسة، أو استحداث نظم إيداع جديدة كالميزة التأمينية للودائع أو ربط العائد على الودائع بأرباح المصرف، كل ذلك سوف يساعد في استقطاب المزيد من الودائع.

المبحث الثاني: تحليل هيكلية الودائع المصرفية في العراق

إن تحليل هيكلية الودائع المصرفية في الجهاز المصرفي العراقي يوفر معلومات مهمة للحكم على كفاءة أدائها في المصارف، وتحليل العوامل التي تؤثر عليها، كما يعطي صورة واضحة عن كيفية زيادتها وتنميتها أو معرفة الخلل وأسبابه وآلية علاجه، وهناك العديد من المؤشرات المستخدمة في معرفة مدى فاعلية أداء الودائع المصرفية في الجهاز المصرفي العراقي والعوامل المؤثرة فيها، ومن بين أهم هذه المؤشرات ما يأتي:

1ـ إجمالي حجم الودائع المصرفية ونسبتها من إجمالي الناتج المحلي.

يعد مؤشر إجمالي الودائع أحد أهم المؤشرات جانب المطلوبات في قائمة المركز المالي للمصرف والذي يمثل الجزء الأكبر من مواردها، وإن نمو الودائع يعكس مدى التطور في قدرة الجهاز المصرفي في تعبئة الودائع، فكلما زادت قدرة المصارف في تعبئة الودائع كما زادت هذه المصارف في الحد من الاستهلاك ومنح الائتمان وزيادة النمو الاقتصادي[15]. ومما لاشك فيه أن ارتفاع مقدار الودائع المصرفية يعني زيادة الوعي المصرفي واعتماد الأفراد على إيداع أرصدتهم النقدية في المصارف، إذ إن الطلب على الودائع يرتبط بصورة إيجابية مع انتشار الوعي المصرفي، وبالعكس إن عدم الإقبال على إيداع أموالهم فهو مؤشر سلبي ينم عن عدم ثقة الأفراد بالقطاع المصرفي، مما يؤدي إلى وقوع المصارف في حالة عسر مالي لعدم قدرة المصرف على مواجهة الزخم الكبير من قبل الأفراد للسحب من الأرصدة المودعة لديه، بمعنى آخر إن انخفاض حجم الودائع يعني احتمال حصول أزمة مالية، أما في حالة ارتفاع مستويات هذا المؤشر فهو يعكس وضعاً مالياً مستقراً وآمناً [16]. فضلاً عن ذلك إن معرفة ما يشكله مقدار الودائع من الناتج المحلي الإجمالي يعطي فكرة عن مدى فاعلية الودائع في النشاط الاقتصادي، ويمكن معرفة ذلك من الجدول (1), إذ يتبين أن رصيد الودائع لدى الجهاز المصرفي شهد تذبذباً واضحاً ارتفاعاً وانخفاضاً أثناء المدة (2004ـ 2018) باستثناء ودائع الحكومة المركزية، فقد شهدت بداية المدة انخفاضاً في حجم الودائع، إذ انخفضت من (4844) مليار دينار في سنة 2004 إلى (4813) مليار دينار في سنة 2005, أي أنها حققت معدل نمو سالب وهو (ـ0,6%) ويعد ذلك نتيجة للأوضاع السياسية والأمنية المتردية وعدم الاستقرار بعد سنة 2004, مما انعكس على هيكلية القطاع المصرفي لاسيما الودائع وعزوف الأفراد عن تقبل الخدمات المصرفية، مما سبب انخفاضا في الودائع، إلا أنها عادت وارتفعت بعد سنة 2005 واستمرت بالارتفاع

حتى وصلت لغاية سنة 2014 نحو (55883) مليار دينار، ويعود سبب الاتجاه التصاعدي للودائع عموماً خلال المدة المذكورة إلى العوامل الآتية[17]:

1ـ زيادة عدد المصارف في تلك المدة والتي استطاعت أن تحصل على الخبرة والمعرفة ومن ثم اكتسبت ثقة الجمهور.

2ـ زيادة دخل موظفي الدولة بعد سنة 2003 مما ساعد الكثير من الموظفين على الادخار.

3ـ استبدال العملة المحلية بعملة جديدة كان له الأثر في قيام أصحاب المبالغ الكبيرة والصغيرة بالإسراع إلى المصارف لإيداعها من أجل تجنب الصعوبات التي ترافق عملية التبديل، فضلاً عن مخاطر السرقة.

4ـ استقرار سعر صرف العملة مقابل الدولار، مما شجع الأفراد إلى الاحتفاظ بمبالغهم بالعملة المحلية كودائع في المصارف.

5ـ في سنة 2005 كان للمصرف التجاري العراقي (TBI) دور كبير في زيادة الودائع عن طريق قبوله الإيداعات من قبل الأفراد بالعملة المحلية والعملة الأجنبية وزيادة تعاملات هذا المصرف مع المصارف الأخرى عالمياً.

إلا أنه بعد سنة 2014 نلاحظ أن مقدار الودائع حققت انخفاضاً، إذ بلغت (49256) مليار دينار وحققت معدل نمو سالب بلغ (ـ 11,9%) في سنة 2015 واستمر هذا الانخفاض حتى سنة 2016 لتبلغ (48128) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ سالب (ـ 2,3%)، ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار النفط وسياسة التقشف التي اتبعتها الحكومية وتراجع الإنفاق الحكومي، فضلاً عن الاستقطاعات التي شملت الموظفين والمتقاعدين، إلى جانب تردي الوضع الأمني وخروج بعض المحافظات من سيطرة الدولة نتيجة العصابات الإرهابية، وزيادة الهجرة إلى الخارج وانخفاض عدد فروع المصارف ليصل إلى (866) فرعاً في سنة 2016 بعد أن كان يبلغ (1034) فرعاً في سنة

جدول (1)

إجمالي الودائع المصرفية في العراق باستثناء الحكومة المركزية ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2004ـ 2018)

(مليار دينار، النسبة المئوية)

السنوات	إجمالي الودائع	معدل النمو*	نسبة الودائع من الناتج المحلي الإجمالي**
2004	4844	_	9,1
2005	4813	(0,6)	6,5
2006	7334	52,4	7,7
2007	12103	65,0	10,9
2008	17447	44,2	11,1
2009	24136	38,3	18,5
2010	36289	50,4	22,4
2011	44644	23,0	20,5
2012	45594	2,1	17,9

2013	53403	17,1	19,5
2014	55883	4,6	21,0
2015	49256	(11,9)	25,3
2016	48128	(2,3)	24,4
2017	52243	8,6	23,6
2018	54620	4,5	21,4

المصدر: احتسبت القيم من قبل الباحثة اعتماداً على:
ـ البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لدائرة الأبحاث والإحصاء، النشرة السنوية للسنوات (2005ـ 2018)، سنوات متعددة، صفحات متعددة.
* احتسبت معدلات النمو من قبل الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول نفسه.
** احتسبت من قبل الباحثة اعتماداً على:
ـ البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لدائرة الأبحاث والإحصاء، النشرة السنوية للسنوات (2004ـ 2012)، سنوات متعددة، صفحات متعددة.
ـ الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي للسنوات (2015،2016، 2017، 2018)، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

2014(18). وذلك لاندماج بعض فروع المصارف، وكذلك إغلاق فروع المصارف في بعض المحافظات نتيجة تعرضها إلى عصابات داعش[19]. مما أثر كثيراً في تدني مقدار الودائع، وزيادة سحوباتها من قبل الجمهور، إلا أن الودائع عادت بعد ذلك إلى الارتفاع في سنة 2017 واستمرت في الارتفاع حتى صلت في سنة 2018 نحو (54620) مليار دينار وحققت معدل نمو (4,5%) ويعود هذا الارتفاع إلى إعادة سيطرة الدولة على المحافظات الغربية بعد القضاء على الإرهاب، وعودة فروع المصارف إلى هذه المناطق، فضلاً عن قيام الدولة بتوطين رواتب موظفيها في المصارف المختلفة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الودائع بشكل ملحوظ[20]. أما بصدد معدلات النمو فنلاحظ أن الودائع بشكل عام في أغلب سنوات الدراسة قد حققت معدلات نمو منخفضة لاسيما السنوات (2011ـ 2018) إذ لم تزد في أفضل حالاتها عن (23%) باستثناء بعض السنوات التي شهد فيها معدل النمو ارتفاعاً وهي (2006 و2007 و2008 و2010) للأسباب المذكورة سابقاً، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن العراق لم يتمكن من نشر الثقافة المصرفية بين الأفراد الذين ظلوا يفضلون التعامل بالنقود مباشرة نتيجة ضعف ثقتهم بالمصارف وسوء المعاملة للمودعين أو عدم تسهيل إجراءات التعامل، والخوف من نتائج استخدام الشيكات التي قد يحرر بعضها من دون رصيد وما يعقب ذلك من مشكلات قانونية[21].

ويمكن النظر إلى حجم الودائع من ناحية أخرى أي ليس من ناحية القيم المطلقة أو معدلات النمو وإنما من ناحية أهميتها النسبية من الناتج المحلي الإجمالي التي تعكسه بيانات الجدول نفسه والذي يبين أن نسبة الودائع ارتفعت من (9,1%) من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2004 حتى وصلت إلى (21,4%) من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2018، يعود ذلك إلى تحسن دخل الأفراد بسبب تحسن الوضع الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط مما انعكس إيجابياً على عملية تطور النمو الاقتصادي، ولكن على الرغم من ارتفاع نسبة الودائع إلا أنها تبقى منخفضة إذ أنها لم تزد في أفضل حالاتها عن (25%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يدل على ضعف العمق المالي الذي لا يساعد في بناء قطاع مالي قوي ومتين ومؤثر في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن عدم قدرة الاقتصاد في الاعتماد على الجهاز المصرفي في إقامة الاستثمارات المختلفة.

2ـ حجم الودائع المصرفية بحسب نوع الوديعة.

بتحليل هيكل الودائع وفقاً لنوع الوديعة والذي يصنف إلى (الودائع الجارية، ودائع التوفير، الودائع الثابتة) بحسب الجدول (2) يتبين أن الودائع الجارية تشكل الجزء الأكبر من إجمالي الودائع، إذ بلغت قيمتها (3512) مليار دينار في سنة 2004 ازدادت حتى وصلت إلى (37319) مليار دينار في سنة 2018، وتفسر زيادة الودائع الجارية على أنه انعكاس لحالة الاستقرار المالي النسبي الذي يتمتع به الجهاز المصرفي بشكل خاص والاستقرار الاقتصادي بشكل عام في العراق، فضلاً عن تزايد الاعتماد النسبي على وسائل الدفع الإليكترونية، الذي أدى بالفرد الاحتفاظ بجزء من السيولة لدى القطاع المصرفي مما انعكس ذلك في ارتفاع كمية الودائع الجارية. أما بالنسبة إلى ودائع التوفير والودائع الثابتة فقد ازدادت هي الأخرى ولكن ليس بمستوى الزيادة التي حققتها الودائع الجارية إذ بلغت كلاً منها في سنة 2018 نحو (11770) (5531) مليار دينار على التوالي، بعد أن كانت تبلغ (1131) (201) مليار دينار على التوالي في سنة 2004، كما نلاحظ من الجدول أن مقدار الودائع بأنواعها الجارية والتوفير والثابتة شهدت انخفاضاً بعد سنة 2014 حتى وصلت قيمة الودائع الجارية في سنة 2016 إلى (33438) مليار دينار، وبلغت قيمة ودائع التوفير والثابتة نحو(9555) (5135) مليار دينار على التوالي في سنة 2016، ويعود سبب ذلك إلى السحوبات الكبيرة التي تعرضت لها المصارف بسبب الأزمة العراقية التي بدأت في سنة 2014، وما سببته هذه الأزمة من مخاوف لدى المودعين، مما دعاهم إلى سحب ودائعهم على اختلاف أنواعها. فضلاً عن انخفاض معدلات الفائدة على الودائع ومن ثم لجوء الأفراد إلى الاحتفاظ بالنقود على شكل أصول أو استثمارها في العقارات. أما بخصوص مدى مساهمة الودائع من حيث نوعيتها في إجمالي الودائع فنجد أن الودائع الجارية احتلت المرتبة الأولى من حيث مساهمتها من إجمالي الودائع أثناء المدة (2004ـ 2018) مقارنة بودائع التوفير والودائع الثابتة، إذ ظلت أهميتها النسبية بشكل عام مرتفعة، إذ بلغت أعلى نسبة تم تسجيلها في سنة 2011 وكانت (82,9%)، أي أنها شكلت أكثر من ثلثي ودائع المصارف، وجاءت ودائع التوفير في المرتبة الثانية، إذ بلغت أعلى مساهمة لها في سنة 2008، إذ بلغت (24,6%) من إجمالي الودائع، واحتلت الودائع الثابتة المرتبة الأخيرة إذ سجلت أعلى مساهمة لها وهي (10,7) وذلك في سنة 2016. نستدل من تلك النسب أن الجانب الأكبر من إجمالي الودائع يكون في صورة ودائع جارية، مما تضطر المصارف إلى الاحتفاظ بنسب أعلى من مجموع الودائع في صورة احتياطات. وأن زيادة نسبة الودائع الجارية وانخفاض نسبة ودائع التوفير والودائع الثابتة ليس مؤشراً جيداً؛ لأن المصارف أخذت تعاني من فائض في السيولة الناجمة عن كبر مقدار الودائع الجارية التي تستقبلها هذه المصارف من جهة, وقلة مقدار الائتمان الممنوح من هذه المصارف إلى الأفراد والقطاعات الاقتصادية نتيجة قلة الودائع الثابتة والتوفير من جهة أخرى.

جدول (2)

الودائع لدى المصارف التجارية وأهميتها النسبية بحسب نوع الوديعة باستثناء الحكومة المركزية للمدة(2004ـ 2018)

(مليار دينار، النسبة المئوية*)

السنوات	الودائع الجارية	نسبتها من إجمالي الودائع	ودائع التوفير	نسبتها من إجمالي الودائع	الودائع الثابتة	نسبتها من إجمالي الودائع
2004	3512	72,5	1131	23,4	201	4,1
2005	2984	62,0	1537	31,9	292	6,1
2006	5146	70,2	1729	23,5	459	6,3
2007	8996	74,4	2644	21,8	463	3,8
2008	12446	71,3	4286	24,6	715	4,1
2009	17910	74,2	5518	22,9	708	2,9
2010	29449	81,1	6039	16,6	802	2,3
2011	37006	82,9	6732	15,1	906	2,0
2012	36276	79,6	7898	17,3	1420	3,1
2013	42480	79,5	9677	18,1	1246	2,4
2014	40759	72,9	9978	17,9	5146	9,2
2015	34611	70,3	9636	19,5	5009	10,2
2016	33438	69,5	9555	19,8	5135	10,7
2017	46632	70,1	10578	20,2	5033	9,7
2018	37319	68,3	11770	21,6	5531	10,1

المصدر: احتسبت القيم من قبل الباحثة اعتماداً على:

ـ البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لدائرة الأبحاث والإحصاء، النشرة السنوية للسنوات (2005ـ 2018)، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

ـ * احتسبت النسب المئوية من قبل الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول رقم (1).

3ـ حجم الودائع المصرفية بحسب الجهة المودعة.

تتنوع ودائع القطاع المصرفي لدى المصارف التجارية حسب الجهة المودعة لديها, فقسم من ودائع المصارف التجارية تعود ملكيتها إلى القطاع العام والقسم الآخر تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص. ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول (3). إذ يتضح أن ودائع القطاعين العام والخاص لدى المصارف التجارية العاملة في العراق باستثناء الحكومة المركزية شهدت تزايداً واضحاً، إذ ارتفعت ودائع القطاع العام من (1413) مليار دينار في سنة 2004 إلى (27256) مليار دينار في سنة 2018, بالمقابل ارتفعت ودائع القطاع الخاص من (3431) مليار دينار في سنة 2004 إلى (27364) مليار دينار في سنة 2018، إلا أن انخفاض أسعار النفط منذ سنة 2014 وسياسة التقشف التي تبعتها الحكومة بعد ذلك، فضلاً عن النفقات المرتفعة لتمويل عمليات الحرب على الإرهاب ودعم النازحين والمهجرين أثرت كثيراً في تدني مقدار الودائع، إذ انخفضت ودائع القطاع العام والقطاع الخاص حتى وصلت إلى (24420) (23708) مليار دينار في سنة 2016على التوالي, بعدها أخذت الودائع في الارتفاع بعد سنة 2016 نتيجة إجراءات البنك المركزي في دعم القطاع المصرفي بشقية الحكومي والخاص، فضلاً عن تخلص العراق من الأزمة المالية وتحسن الوضع الاقتصادي الذي انعكس على ارتفاع دخول الأفراد وازداد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كما نلاحظ أن ودائع القطاعين العام والخاص مرت بمرحلين:

المرحلة الأولى (2004ـ 2009) نجد فيها أن ودائع القطاع الخاص شكلت الحجم الأكبر مقارنة بودائع القطاع العام, إذ بلغت ودائع القطاع الخاص في سنة 2004 نحو (3431) مليار دينار ازدادت حتى وصلت إلى (12686) مليار دينار في سنة 2009، وكانت

أعلى مساهمة لها (77,7%) من إجمالي الودائع، بينما بلغت ودائع القطاع العام (1413) مليار دينار في سنة 2004، وازدادت حتى وصلت إلى (11450) مليار دينار في سنة 2009، وكانت أعلى مساهمة لها بلغت (47,4%) من إجمالي الودائع.

أما المرحلة الثانية (2010ـ 2017) نجد فيها أن ودائع القطاع العام احتلت النصيب الأكبر مقارنة بودائع القطاع الخاص, إذ بلغت في سنة 2010 نحو (22579) مليار دينار، ازدادت حتى وصلت إلى (26150) مليار دينار في سنة 2017، وكانت أعلى مساهمة لها (62,2%) من إجمالي الودائع, بينما بلغت ودائع القطاع الخاص (13710) مليار دينار في سنة 2010، ازدادت حتى وصلت إلى (26093) مليار دينار في سنة 2017، وكانت أعلى مساهمة لها بلغت (49,9%) من إجمالي الودائع. أما في سنة 2018 فقد كانت مساهمة ودائع القطاعين متساوية تقريباً، إذ بلغ كلاً منها (50,0%) من إجمالي الودائع.

جدول (3)

ودائع المصارف التجارية بحسب الجهة المودعة باستثناء الحكومة المركزية وأهميتها النسبية للمدة (2004ـ 2018)

(مليار دينار، الأهمية النسبية*)

السنوات	ودائع القطاع العام	الأهمية النسبة	ودائع القطاع الخاص	الأهمية النسبة
2004	1413	29,2	3431	70,8
2005	1124	23,4	3689	76,6
2006	2583	35,2	4751	64,8
2007	2701	22,3	9402	77,7
2008	5832	33,5	11615	66,5
2009	11450	47,4	12686	52,6
2010	22579	62,2	13710	37,8
2011	26452	59,3	18192	40,7
2012	24479	53,7	21115	46,3
2013	28954	54,2	24449	45,8
2014	31181	55,8	24702	44,2
2015	25620	52,0	23636	48,0
2016	24420	50,8	23708	49,2
2017	26150	50,1	26093	49,9
2018	27256	50,0	27364	50,0

المصدر: احتسبت من قبل الباحثة اعتماداً على:
البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لدائرة الأبحاث والإحصاء، النشرة السنوية للسنوات (2005ـ 2018)، سنوات متعددة، صفحات متعددة.
* احتسبت الأهمية النسبية من قبل الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول نفسه والجدول (1).

4ـ الودائع المصرفية بحسب الجهة المودعة لديها.

تصنف الودائع بحسب الجهة المودعة لديها إلى مصارف حكومية ومصارف خاصة, وبحسب البيانات الواردة في الجدول (4) يتبين أن الودائع لدى المصارف الحكومية والمصارف الخاصة ارتفعت بشكل ملحوظ، إذ ارتفعت ودائع المصارف الحكومية من (30844) مليار دينار في سنة 2010 إلى (44294) مليار دينار في سنة 2018، ويعود ذلك إلى أن أغلب الودائع التي تستقبلها هذه المصارف تكون عائدة بصورة كبيرة إلى المؤسسات العامة للدولة والتي هي عبارة عن أموال متخصصة لمشروعات متلكئة وغير منجزة تراكمت لسنوات عديدة لدى المصارف, وأدت بالنتيجة إلى زيادة هذه الودائع، أما ودائع المصارف الخاصة فقد حققت ارتفاعاً ولكن ليس بمستوى الارتفاع

التي حققته ودائع المصارف الحكومية، إذ ارتفعت من (5445) مليار دينار في سنة 2010 إلى (10326) مليار دينار في سنة 2018، أما من ناحية الأهمية النسبية لودائع المصارف الحكومية والمصارف الخاصة من إجمالي الودائع المصرفية نجد أن المصارف الحكومية استحوذت على الحصة الأكبر من إجمالي الودائع، إذ لم تقل مساهمتها عن (81,1%) من إجمالي الودائع خلال المدة (2010ـ 2018) على الرغم من قلة عدد المصارف الحكومية مقارنة بالمصارف الخاصة، وانخفاض أسعار الفائدة فيها، ويعود السبب في ذلك إلى الآتي[22]:

1ـ ثقة الأفراد في المصارف الحكومية، نظراً لكونها مضمونة من قبل الحكومية كونها تابعة إلى وزارة المالية، فضلاً عن قيام المؤسسات الحكومية بإيداع أموالها لدى هذه المصارف.

2ـ قرار وزارة المالية في نهاية 2013 بسحب الودائع العائدة للقطاع العام من المصارف الخاصة إلى المصارف الحكومية.

بالمقابل نجد أن نصيب المصارف الخاصة من إجمالي الودائع لم يتجاوز (18,9%) خلال المدة المذكورة, على الرغم من كثرة عدد المصارف الخاصة وهيمنتها على الجزء الأكبر من إجمالي رأس مال الجهاز المصرفي، وهذا يعكس ضعف ثقة الأفراد بالمصارف الخاصة، وهذا الضعف لا يمكن معالجته إلا عن طريق إنعاش الوضع الاقتصادي لاسيما الزراعة والصناعة، ووضع المصارف الخاصة تحت رقابة البنك المركزي, وتشجيعها على الانخراط في تمويل النشاطات الاقتصادية, واتباع سياسة الإنماء المتوازن, ومحاربة الفساد وإرساء دولة القانون والمؤسسات[23].

جدول (4)

ودائع المصارف التجارية بحسب الجهة المودعة لديها وأهميتها النسبية باستثناء الحكومة المركزية للمدة (2010ـ 2018)

(مليار دينار، النسبة المئوية*)

السنوات	الودائع لدى المصارف الحكومية	نسبتها من إجمالى الودائع	الودائع لدى المصارف الخاصة	نسبتها من إجمالي الودائع
2010	30844	85,0	5445	15,0
2011	38371	85,9	6273	14,1
2012	37026	81,2	8568	18,8
2013	43488	81,4	9915	18,6
2014	46233	82,7	9650	17,3
2015	40188	81,6	9068	18,4
2016	39595	82,3	8533	17,5
2017	43841	83,9	8402	16,1
2018	44294	81,1	10326	18,9

المصدر: احتسبت من قبل الباحثة اعتماداً على:

ـ البنك المركزي العراقي، المديرية العامة لدائرة الأبحاث والإحصاء، النشرة السنوية للسنوات (2005ـ 2018)، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

* احتسبت الأهمية النسبية من قبل الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول نفسه والجدول (1).

5ـ حجم الودائع المصرفية إلى عرض النقد الواسع.

يقاس هذا المؤشر بقسمة الودائع المصرفية على عرض النقد بالمعنى الواسع الذي يمثل العملة خارج التداول مضافاً إليه إجمالي الودائع (الودائع الجارية ودائع التوفير والودائع الثابتة)[24]. فكلما كانت قيمة المؤشر مرتفعة دلت على ثقة الأفراد والشركات بالمصارف وبالعكس، كما يمكن تقييم درجة تقدم أو تخلف دولة ما بصورة نسبية من تركيب عرض النقد فيها، فإذا كانت نسبة الودائع مرتفعة مقارنة بالعملة إلى

جدول (5)

الأهمية النسبية للودائع إلى عرض النقد الواسع (مليار دينار، النسبة المئوية*)

السنوات	عرض النقد الواسع	نسبة الودائع إلى عرض النقد الواسع
2004	12006	40,3
2005	13925	34,6
2006	18302	40,1
2007	26335	46,0
2008	35940	48,5
2009	45912	52,6
2010	60631	59,9
2011	72931	61,2
2012	76188	59,8
2013	88398	60,4
2014	91955	60,8
2015	84111	58,6
2016	90203	53,4
2017	92586	56,4
2018	95118	57,4

المصدر: احتسبت القيم من قبل الباحثة من خلال جمع العملة خارج البنوك مع إجمالي الودائع اعتماداً على:
- البنك المركزي العراقي، دائرة الأبحاث والإحصاء، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (2007-2018)، سنوات متعددة، صفحات متعددة.
- * احتسبت النسب من قبل الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول نفسه والجدول (1).

عرض النقد, مما يعني أن عرض النقد غير مرتبط ارتباطا وثيقا بالإصدار النقدي, بل هو على صله وثيقة بالودائع وبالعكس، ويمكن بيان ذلك من خلال البيانات الموضحة في الجدول (5), إذ تشير البيانات إلى أن نسبة الودائع إلى عرض النقد شهدت تذبذباً، إذ بلغت في سنة 2004 نحو (40,3%) انخفضت إلى (34,6%) في سنة 2005, وهذا يعني أن هناك تقريباً (70%) من عرض نقد خارج الجهاز المصرفي، وهذا أمر أن دل على شيء فإنه يدل على ضعف ثقة الأفراد بالمصارف، بعدها أخذت مساهمة الودائع إلى عرض النقد بالارتفاع تدريجياً حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها في سنة 2014 وهو (60,8%) من إجمالي عرض النقد، وهذا أمر إيجابي يدل على أن ثقة الأفراد بالمصارف أخذت بالتزايد وبشكل تدريجي، وكذلك انتقال جزء من العمليات المالية إلى القنوات الرسمية المصارف بدلاً من التعاملات النقدية خارج الجهاز المصرفي.

6. مؤشر عدد المصارف والكثافة المصرفية.

يقيس هذا المؤشر مستوى تغطية الخدمات المصرفية لعموم أفراد المجتمع، فكلما كان هذا المؤشر مرتفعا دل على أن هناك تغطية مصرفية وبالعكس، وإن انتشار المصارف كما ذكرنا من العوامل الأساسية في التأثير على حجم الودائع المصرفية، فبحسب نظرية كاميرون التي وضعها في سنة 1967 التي تنص على أن لكل (10000) شخص فرعاً واحداً للمصرف، وهذه النظرية مبنية على عرف دولي، إذ يتم قياس عدد فروع المصارف، فإذا كان يساوي واحد فهو العدد المثالي للتوزيع، وإذا كان أكبر من واحد فهذا يعني انتشارا كبيرا للمصارف، وقد يكون هذا الانتشار أكبر من الحاجة إليه مما يشكل عبئاً كبيراً من حيث التكلفة على المصارف ومن ثم انخفاض ربحية المصرف، أما إذا كان أقل من واحد فهذا يعني أن انتشار المصارف غير كاف ومن ثم لا تصل الخدمة المصرفية إلى شريحة واسعة من الأفراد ممن هم بحاجة

إلى هذه الخدمة[25]. ويمكن توضيح ذلك من خلال البيانات المعروضة في الجدول (6), إذ تشير البيانات إلى زيادة عدد المصارف في العراق خلال المدة (2006ـ 2018), ففي سنة 2006 كان عدد المصارف وفروعها في العراق يساوي (542) فرعاً واستمر عدد الفروع في العراق بالارتفاع حتى وصل إلى أعلى مستوى له في سنة 2014 نحو (1034) فرعاً، وتعود الزيادة إلى التوسع في عدد المصارف الأهلية، وافتتاح فروع لمصارف عربية وأجنبية. إلا أنه نجد أن عدد المصارف أخذ بالانخفاض بعد سنة 2014 نتيجة تعرض الجهاز المصرفي إلى انتكاسة بسبب سيطرة عصابات داعش على ثلاث محافظات هي نينوى والأنبار وصلاح الدين، فضلاً عن أجزاء مهمة من محافظة ديالى، وقد ترتب على هذا الاحتلال استيلاء تلك العصابات على عدد كبير من فروع المصارف الحكومية والخاصة بما فيها الفرع التابع للبنك المركزي العراقي الواقع في محافظة نينوى[26]. حتى بلغت في سنة 2015 نحو (854) فرعاً, بعدها أخذ عدد المصارف في الارتفاع تدريجياً حتى وصل في سنة 2018 إلى (864) فرعاً. كما نلاحظ من الجدول أن عدد السكان لكل فرع كان في سنة 2004 نحو

جدول (6)

عدد السكان وعدد المصارف والكثافة المصرفية (نسمة)

السنوات	عدد السكان	عدد المصارف	عدد السكان لكل فرع نسمة*	الكثافة المصرفية**
2006	28810441	542	531508	0,18
2007	29682081	549	540657	0,18
2008	31895637	560	569565	0,17
2009	31664466	774	409102	0,24
2010	32489972	871	373019	0,26
2011	33338757	899	370843	0,26
2012	34207248	994	344137	0,29
2013	35095772	1014	346112	0,28
2014	36004552	1034	348206	0,28
2015	36933714	854	342479	0,29
2016	37883000	866	437448	0,22
2017	37139519	843	440564	0,22
2018	38124182	864	441252	0,22

المصدر:

* احتسب من قبل الباحثة من خلال قسمة عدد الفروع على عدد السكان بالاعتماد على:
ـ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لسنة (2012، 2016، 2018)، سنوات متعددة، صفحات متعددة.
ـ البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية للسنوات (2014، 2015، 2016، 2017، 2018)، سنوات متعددة، صفحات متعددة.
ـ الجدول نفسه.
** احتسبت الكثافة المصرفية من قبل الباحثة من خلال قسمة 10000 على عدد السكان لكل فرع نسمة.

(531508) نسمة لكل فرع, وبلغ في سنة 2018 نحو (441252) نسمة لكل فرع، أي أنه بصورة عامة كان مؤشر عدد السكان لكل فرع طوال المدة (2006ـ 2018) بعيداً تماماً عن عشرة آلاف نسمة لكل فرع، إذ كانت الكثافة المصرفية أقل من واحد طوال المدة المذكورة، أي أنها لم تزد في أفضل حالاتها عن (0,29%) فرعاً, وهذا يعني أن الكثافة المصرفية كانت أقل من مصرف واحد لكل (344137) فرداً في سنة 2012، وهذه النسبة ضعيفة جداً مقارنه بالمعيار العالمي وهو لكل (10000) شخص فرع واحد، وهذا

الانخفاض يعكس عدم وجود العدد الكافي من فروع المصارف مقارنة بحجم سكان العراق، أي أن معدل نمو عدد المصارف وفروعها كانت بنسب أقل من معدل نمو عدد السكان. وهذه النسبة تبين عدم تغلغل الجهاز المصرفي في العراق، ومحدودية الوصول إلى الخدمات المصرفية، وعدم وصول الاقتصاد العراقي إلى المستوى الاقتصاد العالمي. لذا فإن العراق بحاجة إلى فروع مصرفية أكثر، بغية وصول الخدمات المصرفية إلى أكبر عدد ممكن من السكان.

7ـ معدل الفائدة على الودائع المصرفية.

يعد سعر الفائدة عاملاً مهماً وأساسياً ومؤثراً في تنشيط حركة الودائع المصرفية, لاسيما الودائع الثابتة وودائع التوفير، وأن التغيرات التي تحصل في أسعار الفائدة تؤثر على حركة الودائع، ويختلف سعر الفائدة حسب المدة الزمنية للودائع إن كانت شهرية أو سنوية، فإذا كانت الودائع قصيرة الأجل نجد أن فائدتها تكون أقل من الفوائد التي تدفع على الودائع التي تكون مدتها طويلة الأجل، كون الأخيرة هي أكثر تعرضاً لمخاطر التضخم مما يدفع المودع لطلب فائدة أعلى على مدخراته[27]. أي بمعنى كلما زادت مدة الاقتراض زاد احتمال المخاطرة، لذلك يترتب عليها أسعار فائدة أعلى وبالعكس. ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول (7), إذ توضح البيانات اتجاه أسعار الفائدة على الودائع الثابتة وودائع التوفير للمدة (2004ـ 2018), ففي سنة 2004 كانت المصارف تمنح فائدة على ودائع التوفير مقدارها (6,50%), في حين تراوحت أسعار الفائدة على الودائع الثابتة بمختلف آجالها ما بين (7,10 %ـ 9,10%). بعدها بدأت أسعار الفائدة بالانخفاض خلال سنتي 2005 و2006 بسبب تدهور الوضع الأمني، وغياب الفرص الاستثمارية ومحاولة المصارف تخفيض كلف التمويل، إذ سجلت أسعار الفائدة نسبة على ودائع التوفير مقدارها (5,50%) و(5,66%) خلال سنة 2005 و2006 على التولي، أما الودائع الثابتة بأنواعها فقد تراوحت نسبيتها ما بين (6,40% ـ 7,90%) و (6,62% ـ 8,08%) خلال السنتين المذكورتين على التوالي، بعدها أخذت المصارف بزيادة أسعار الفائدة خلال السنتين 2007 و2008 نتيجة الاستقرار الأمني والسياسي النسبي, وارتفاع أسعار النفط, وزيادة الإنفاق الحكومي لمختلف القطاعات, لتصل إلى أعلى نسبة لودائع التوفير (9,47%) في سنة 2008, في حين تراوح أعلى نسبة للودائع الثابتة بأنواعها ما بين (13,11% ـ 10,54%), بعدها أخذت أسعار

جدول (7)

معدل الفائدة على الودائع في المصارف العاملة في العراق للمدة (2004ـ 2018)

(النسبة المئوية)

السنوات	ودائع التوفير	الودائع الثابتة		
		الثابتة لمدة ستة أشهر	الثابتة لمدة سنة	الثابتة لمدة سنتين
2004	6,50	7,10	8,00	9,10
2005	5,50	6,40	7,10	7,90
2006	5,66	6,62	7,27	8,08
2007	9,18	10,43	11,30	12,56
2008	9,47	10,54	11,88	13,11
2009	6,84	7,82	8,83	10,12
2010	5,50	6,23	7,09	8,43
2011	5,24	5,92	6,84	7,62

7,87	6,78	5,87	5,07	**2012**
7,46	6,61	5,75	4,88	**2013**
6,59	6,00	5,16	4,39	**2014**
6,19	5,76	4,86	4,46	**2015**
6,10	5,65	4,73	4,39	**2016**
5,86	5,53	4,46	4,06	**2017**
5,87	5,29	4,31	3,82	**2018**

المصدر: ـ البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية للسنوات (2006ـ 2018)، سنوات متعددة، صفحات متعددة.

الفائدة بالانخفاض بشكل كبير بعد سنة 2010 وذلك بسبب توجيه البنك المركزي المصارف التجارية بضرورة زيادة رؤوس أموالها خلال هذه السنوات من (100) مليار دينار إلى (500) مليار دينار، مما يعني ازدياد السيولة لدى المصارف التجارية من مصدر تمويلي داخلي غير الودائع المصرفية، مما دعاها إلى تخفيض أسعار الفائدة على الودائع، وقد استمرت أسعار الفائدة بالانخفاض لتصل في السنوات الأخيرة إلى أدنى مستوى لها وهو (3,82%) لودائع التوفير و (4,31% ـ 5,87%) للودائع الثابتة وذلك في سنة 2018، بسبب الأوضاع الأمنية والظروف السياسية غير المستقرة، وتعثر بعض المصارف في سداد المودعين جعل الأفراد يفقدون الثقة بهذه المصارف والتوجه نحو الاكتناز. نستدل من تلك النسب أنه على الرغم من أهمية أسعار الفائدة في التأثير على الودائع، إلا أننا نجد أن أسعار الفائدة في العراق منخفضة إلى حد ما، لذا فإنها لم تؤثر على حجم الودائع التأثير الملموس ومن ثم فإنها أدت دوراً ضعيفاً في جذب الودائع المصرفية.

8. معدل التضخم.

يمثل التضخم إحدى العوامل المؤثرة في حجم الودائع ولكن في صورة غير مباشرة، إذ أن ارتفاع التضخم يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة، مما يخلق حافزاً لدى الأفراد على زيادة الاستهلاك ويضعف الحافز لديهم بشكل عام على الادخار، مما ينعكس في انخفاض الودائع الادخارية وبالعكس، ويمكن ملاحظة ذلك في البيانات المعروضة في الجدول (8), إذ تشير البيانات إلى أن العوامل الخارجية أثرت بشكل كبير في معدلات التضخم في العراق بسبب انفتاح الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي، إذ أن أغلب مكونات سلة المستهلك الغذائية استيرادية, مما جعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات السعرية في العالم سلباً وإيجاباً، الأمر الذي انعكس في زيادة مستوى الأسعار ومن ثم زيادة مستوى التضخم لاسيما في بداية المدة، إذ شهد الاقتصاد العراقي موجات تضخم كبيرة لاسيما في سنة 2006, إذ بلغت (53,2%) ويعود ذلك إلى العديد من العوامل نذكر منها الآتي[28]:

1. تعطيل العديد من المرافق الاقتصادية لاسيما بعد سنة 2004.

2. ارتفاع أسعار المشتقات النفطية نتيجة تقليل الدعم الحكومي.

3. الوضع الأمني المتدهور، وارتفاع معدلات البطالة.

4. ارتفاع مستويات المرتبات والأجور لمنتسبي الدولة.

5. تزايد درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي وزيادة الاستيرادات لمختلف أنواع السلع لتغطية الطلب المحلي.

6. ارتفاع معدل سعر الصرف وانخفاض قيمة النقد.

وقد سبب ارتفاع التضخم فقدان النقد قيمته الحقيقية، مما جعل الأفراد يحصلون على السلع والخدمات بأقل ما يمكن أن يحصلون عليه في السابق بفعل العمليات التضخمية، ومن ثم سعى الأفراد للابتعاد عن الاحتفاظ بالمدخرات على شكل أرصدة نقدية والميل إلى الاستهلاك، مما أثر في انخفاض مستوى الودائع المصرفية، إذ وصل انخفاضها إلى (7334) مليار دينار في سنة 2006[29]. إلا أنه نجد بعد

جدول (8)

معدل التضخم في العراق للمدة (2004ـ 2018)

السنوات	معدل التضخم
2004	27,0
2005	37,0
2006	53,2
2007	30,8
2008	2,7
2009	(4,4)
2010	2,4
2011	5,6
2012	6,1
2013	1,9
2014	2,2
2015	1,4
2016	0,5
2017	0,2
2018	0,4

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية للسنوات (2007ـ 2018)، سنوات متعددة، صفحات متعددة

* الرقم بين قوسين يمثل قيمة سالبة.

سنة 2006 ونتيجة لتضافر عدة عوامل يأتي في مقدمتها توفير المشتقات النفطية, وانخفاض أسعارها، فضلاً عن الإجراءات التي اتبعها البنك المركزي في إنعاش قيمة الدينار العراقي أمام الدولار أثناء المدة (2007 ـ 2009)، فضلاً عن عدم وجود رسوم كمركية تؤثر في السلع المستوردة، والتحسن النسبي الحاصل في الوضع الأمني, إلى جانب استمرار الدعم الحكومي لأسعار مواد البطاقة التموينية وخدمات الكهرباء وأسعار شراء المحاصيل الزراعية الاستراتيجية[30]. جميع ذلك أسهم في التقليل التدريجي لمعدلات التضخم ليصل إلى (30,8) في سنة 2007، واستمر التضخم في الانخفاض حتى وصل إلى أدنى مستوى له (ـ 4,4) في سنة 2009، ونتيجة لانخفاض معدل التضخم ارتفعت قيمة العملة المحلية مقابل سعر الصرف بشكل تدريجي, ومن ثم انخفاض أسعار السلع والخدمات مما جعل الأفراد يفضلون الادخار ويخفضون مستوى الاستهلاك، مما سبب في النتيجة زيادة حجم الودائع، إذ وصلت إلى (24136) مليار دينار في سنة 2009. واستمرت السلطات المالية والنقدية لاسيما البنك المركزي بمراقبة التطورات الحاصلة في مستوى العام للأسعار بغية تحقيق أهدافه وهو استقرار الأسعار المحلية، وارتفاع أسعار النفط، إذ انخفض التضخم حتى وصل إلى (0,4) في سنة 2018، مما ساعد في ارتفاع الودائع, إذ بلغت نحو (54620) مليار دينار في سنة 2018[31].

الاستنتاجات

1ـ تشكل الودائع الجارية النسية الأكبر من أجمالي الودائع المصرفية مقارنة بالودائع الثابتة وودائع التوفير.

2ـ انخفاض الكثافة المصرفية في العراق قياساً بالنسبة المعيارية العالمية, البالغة مصرف واحد لكل عشرة آلاف نسمة، نتيجة نمو عدد المصارف وفروعها بنسب أقل من نمو عدد السكان.

3ـ هيمنة الدولة على النشاط المصرفي، إذ ما زالت المصارف الحكومية تستأثر بنسبة تصل إلى أكثر من (80%) من الودائع مقارنة بالمصارف الخاصة.

4ـ انخفاض مساهمة الودائع المصرفية من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا لا ينسجم مع طبيعة عمل المصارف التي تنصب مهمتها على استقطاب المدخرات على شكل ودائع وإعادة تدويرها من خلال تقديم القروض, لتيسير عجلة النمو الاقتصادي، وهذا يتفق مع فرضية البحث.

5ـ إن التغيرات التي حدثت في أسعار الفائدة لم تكن بشكل كبير، لذا فإنها لم تؤثر على حجم الودائع التأثير الملموس لذا فإنها أدت دوراً ضعيفاً في جذب الودائع المصرفية.

6ـ عدم تناسب الخدمات المصرفية مع واقع الاقتصاد العراقي في ظل انفتاح اقتصاده على الاقتصاد العالمي، وتأخر توفير الخدمات المتقدمة ونظم المعلومات المتطورة.

المقترحات

1ـ تطوير سياسية الودائع المصرفية من خلال تبسيط إجراءات التعامل في السحب والإيداع، وتطوير واستحداث خدمات مصرفية جديدة حسب متطلبات السوق المصرفي.

2ـ نشر ثقافة الإيداع المصرفي لدى الأفراد عن طريق البرامج والإعلانات في جميع وسائل الاتصال، والعمل على تنمية الشعور بأهمية إيداع الأموال لدى المصارف.

3ـ زيادة ثقة المودعين من خلال زيادة أسعار الفائدة على الودائع مع تخفيف الشروط المفروضة على المودعين.

4ـ إلزام المصارف بنشر أجهزة الصرافات الآلية لتشجيع المواطن على الاحتفاظ بالنقد في المصارف.

5ـ التوسع في فتح فروع مصرفية وزيادة انتشارها لكي تغطي أكبر رقعة جغرافية ممكنة لتقديم خدمات لأكثر عدد من العملاء، وتشجيع الأفراد على التعامل مع تلك الفروع .

6ـ ينبغي على المصارف دراسة تركيبة الودائع أو هيكلتها, فوجود الودائع الثابتة وبنسبة كبيرة يتيح مجال أكبر من الحرية في توظيف مواردها، وأن ضعف مستوى هذا النوع من الودائع ينبغي أن تحفز المصارف على زيادتها.

7ـ ضرورة دراسة العوامل المؤثرة في زيادة مقدار الودائع المصرفية وبيان مدى تأثرها في الوقت الحاضر ومستقبلاً، ودراسة هيكلية الودائع ومدى ملائمتها مع سياسة الاقتراض والاستثمار.

الهوامش

1. العاني إيمان، " البنوك التجارية وتحديات التجارة الإليكترونية "، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (جامعة منتوري قسنطينة، 2007)، ص3.

2. المصدر نفسه، ص3.

3. أحمد محمد محمود نصار،" مقدمة عامة عن المصارف والعمل المصرفي وموقف الشريعة الإسلامية "، متاح على شبكة المعلومات الدولية الأنترنت، وعلى الموقع الإليكتروني الآتي: www.imtihal.com 4. رانية خليل حسان أبو سمرة، " تطوير سياسية الودائع المصرفية في ظل نظام إدارة الخصوم "، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، (غزة، الجامعة الإسلامية، 2007)، ص67.

5. صباح نوري عباس، وعمار رفعت قطب، أثر زيادة الدخل على حجم الإيداع ـ بحث تطبيقي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العدد23، 2010، ص5.

6. د. راجح المصبح،" المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع ودورها في استقرار الجهاز المصرفي"، نشرة المرساة المصرفية، فلسطين، سلطة النقد الفلسطينية، العدد 22، حزيران 2019، ص13.

7. صباح نوري عباس، وعمار رفعت قطب، مصدر مذكور سابقاً، ص6.

8. انظر في ذلك :

ـ اليأس ندور،" معدل التضخم وأثره على حجم الودائع في المصارف الإسلامية "، مجلة جامعة البعث، الجمهورية العربية السورية، المجلد 39، العدد10، 2017، ص 20.

ـ حسام خضور، " أثر تطور ودائع المصرف التجاري السوري على الأرباح الصافية في الأزمة السورية "، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، الجهورية العربية السورية، المجلد 37، العدد 4، 2015، ص385.

9. رانية خليل حسان أبو سمرة، مصدر مذكور سابقاً، ص70.

10. علي حسين نوري اللامي، " أثر الودائع في صافي دخل المصارف ـ بحث تطبيقي في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، جامعة بغداد، العدد 48، 2016، ص366.

11. د. إخلاص باقر النجار، " المصارف الإسلامية "، الطبعة الأولى، (جامعة البصرة، دار الكتب للطباعة والنشر، 2009)، ص87.

12. انظر في ذلك:

ـ د. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي،" الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية "، الطبعة الأولى، (جدة، البنك الإسلامي للتنمية، 2004)، ص124.

ـ مصيطفي عبد اللطيف،" دور البنوك وفاعليتها في تمويل النشاط الاقتصادي " مجلة الباحث، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، العدد 4، 2006، ص79.

13. د. زياد رمضان ومحفوظ جودة،" الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"، الطبعة الثانية، (عمان، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2003)، ص11.

14. رانية خليل، "مصدر مذكور سابقاً "، ص95.

15. علي حسين زاير و نهاد عبد الكريم العبيدي، " تطبيق نظام التامين على الودائع في العراق ودوره في سلامة أداء المصارف التجارية" ، جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة 11، المجلد العاشر، العدد33، 2015 ص10.

16. عبد الله يوسف سعادة وآخرون، " أثر توظيف الودائع الاستثمارية في ربحية المساهمين ـ دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية"، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، الأردن، جامعة آل البيت، المجلد 13، العدد 2، 2017، ص 279.

17ـ د. وحيدة جبر آل منشد وعدنان عودة صالح الصفار، " فائض السيولة في المصارف التجارية وإمكانيات الاستثمار مع إشارة خاصة للعراق"، مجلة الدنانير، الجامعة العراقية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 7، ص21.

18ـ انظر الجدول (6).

19ـ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء،" تقرير أداء الاقتصاد العراقي"، لسنة 2016، ص76.

20ـ المصدر نفسه، ص84.

21ـ ـ معالجة أسباب هبوط الودائع في العراق، متاحة على شبكة المعلومات الدولية الأنترنت وعلى الموقع الإليكتروني الآتي: arabeconomicnews.com

22ـ د. وحيدة جبر آل منشد وعدنان عودة صالح الصفار،" مصدر مذكور سابقاً "، ص21.

23ـ ـ معالجة أسباب هبوط الودائع في العراق، مصدر مذكور سابقاً ".

24ـ المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، " تقرير الإحصاءات المالية والنقدية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي"، سلطنة عمان، العدد 4، أغسطس 2019، ص13.

25ـ حسن كريم حمزة،" الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي "، جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة 11، المجلد 9، العدد32، 2015، ص80.

26ـ سمير النصيري، القطاع المصرفي في العراق التحديات وفرص الإصلاح، شبكة الاقتصاديين العرقيين، أوراق في السياسية المصرفية، متاحة على شبكة المعلومات الدولية الأنترنت وعلى الموقع الإليكتروني الآتي:

http://iraqieconomists.net 27ـ أسماء هادي نعمة الخفاجي، "

أثر تغيرات أسعار الفائدة في الاستثمار المصرفي عبر آلية جذب الودائع ـ دراسة تحليلية في المصارف التجارية العراقية للمدة (2004ـ 2017) "، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، (كربلاء، جامعة كربلاء، 2018)، ص22.

28ـ كمال عبد حامد آل زيارة و حكمت عبد الرزاق الدباغ ،" ظاهرة التضخم النقدي في العراق وانعكاساتها الاقتصادية"، مجلة أهل البيت عليهم السلام، جامعة أهل البيت، السنة السادسة ، العدد 12، شباط 2012، ص36.

29ـ انظر الجدول (1).

30ـ المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، " تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي"، لسنة 2014، ص7.

31ـ انظر الجدول (1).

المصادر

أولاً: الكتب.

1ـ د. إخلاص باقر النجار،" المصارف الإسلامية"، الطبعة الأولى، (جامعة البصرة، دار الكتب للطباعة والنشر، 2009).

2ـ زياد رمضان، " الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك "، الطبعة الثانية، (عمان ، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2003).

3ـ د. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي،" الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية "، الطبعة الأولى، (جدة، البنك الإسلامي للتنمية، 2004).

ثانياً: المجلات والنشرات.

1ـ اليأس ندور،" معدل التضخم وأثره على حجم الودائع في المصارف الإسلامية "، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد10، 2017.

2. حسام خضور، "أثر تطور ودائع المصرف التجاري السوري على الأرباح الصافية في الأزمة السورية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، الجهورية العربية السورية، المجلد 37، العدد 4، 2015.

3. حسن كريم حمزة،" الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي "، جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة 11، المجلد 9، العدد32، 2015.

4. د. راجح المصبح،" المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع ودورها في استقرار الجهاز المصرفي"، نشرة المرساة المصرفية، فلسطين، سلطة النقد الفلسطينية، العدد 22، حزيران 2019.

5. عبد الله يوسف سعادة وآخرون،" أثر توظيف الودائع الاستثمارية في ربحية المساهمين ـ دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية"، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، الأردن، جامعة آل البيت، مجلد 13، العدد 2،2017.

6. علي حسين زاير و نهاد عبد الكريم العبيدي،" تطبيق نظام التأمين على الودائع في العراق ودوره في سلامة أداء المصارف التجارية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، السنة 11، المجلد العاشر، العدد33، 2015.

7. صباح نوري عباس، وعمار رفعت قطب، أثر زيادة الدخل على حجم الإيداع ـ بحث تطبيقي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد، العدد23،2010.

8. كمال عبد حامد آل زيارة و حكمت عبد الرزاق الدباغ،" ظاهرة التضخم النقدي في العراق وانعكاساتها الاقتصادية"، مجلة أهل البيت عليهم السلام، جامعة أهل البيت، السنة السادسة، العدد 12، شباط 2012.

9. مصيطفي عبد اللطيف،" دور البنوك وفاعليتها في تمويل النشاط الاقتصادي"، مجلة الباحث، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، العدد4، 2006.

10. د. وحيدة جبر آل منشد وعدنان عودة صالح الصفار، " فائض السيولة في المصارف التجارية وإمكانيات الاستثمار مع إشارة خاصة للعراق"، مجلة الدنانير، الجامعة العراقية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 7.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح.

1. أسماء هادي نعمة الخفاجي،" أثر تغيرات أسعار الفائدة في الاستثمار المصرفي عبر آلية جذب الودائع ـ دراسة تحليلية في المصارف التجارية العراقية للمدة (2004ـ 2017)"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، (كربلاء، جامعة كربلاء، 2018).

2. العاني إيمان،" البنوك التجارية وتحديات التجارة الإليكترونية"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (جامعة منتوري قسنطينة، 2007).

3. رانية خليل حسان أبو سمرة،" تطوير سياسية الودائع المصرفية في ظل نظام إدارة الخصوم "، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، (غزة، الجامعة الإسلامية، 2007).

4. عزة مصطفى عز الدين مصطفى،" قياس سلوك الودائع المصرفية في المصارف السودانية ـ دراسة حالة بنك البركة السوداني خلال الفترة (1984ـ 2006)"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ـ جامعة الخرطوم، (الخرطوم، جامعة الخرطوم، 2002).

رابعاً: التقارير.

1. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي للسنوات (2015،2016،2017، 2018)، العراق، مديرية الحسابات القومية، سنوات متعددة.

2. البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي"، العراق، المديرية العامة للإحصاء وللأبحاث، سنة 2014.

3ـ المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، " تقرير السنوي للإحصاءات المالية والنقدية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي"، سلطنة عمان، العدد 4، أغسطس 2019.

4ـ البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية للسنوات (2004ـ 2018)، العراق، المديرية العامة لدائرة الأبحاث والإحصاء، سنوات متعددة.

5ـ البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (2007ـ 2018)، العراق، دائرة الأبحاث والإحصاء، سنوات متعددة.

7ـ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء،" تقرير أداء الاقتصاد العراقي"، سنة 2016.

8ـ وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات (2012، 2016، 2018)، سنوات متعددة.

خامساً: شبكة المعلومات الدولية الأنترنت.

1ـ أحمد محمد محمود نصار،" مقدمة عامة عن المصارف والعمل المصرفي وموقف الشريعة الإسلامية"، متاح على شبكة المعلومات الدولية الأنترنت، وعلى الموقع الإليكتروني الآتي:

www.imtihal.com

2ـ سمير النصيري، القطاع المصرفي في العراق التحديات وفرص الإصلاح، شبكة الاقتصاديين العرقيين، أوراق في السياسية المصرفية، متاحة على شبكة المعلومات الدولية الأنترنت وعلى الموقع الإليكتروني الآتي: http://iraqieconomist .net

3ـ ـــ معالجة أسباب هبوط الودائع في العراق، متاحة على شبكة المعلومات الدولية الأنترنت وعلى الموقع الإليكتروني الآتي:

www.arabeconomicnews.com